حديث الإصلاح والمقاومة

جميل هلال

يمكن تصنيف دعوات الإصلاح للنظام السياسي الفلسطيني وفق بعدين متقاطعين إلى حد كبير؛ الأول، وفق الجهة الداعية للإصلاح وأهدافها من وراء ذلك، والثاني مفهوم الإصلاح المطروح وعلاقته ب/ أو تعارضه مع استراتيجية تهدف إلى تطوير مقاومة الاحتلال. ومن الواضح أن للتوقيت الزمني لدعوات الإصلاح دلالة على أهدافها.

موضوع الإصلاح، بما هو مأسسة للديمقراطية في الحياة العامة، ليس جديدا في الحقل السياسي الفلسطيني، وإن أخذ منحى جديدا بعد قيام سلطة وطنية لها صلاحيات تشريعية في مجالات تمس مصالح حيوية لفئات فلسطينية مختلفة في الضفة والقطاع. وانصب هذا الإصلاح على إحداث تحول ديمقراطي عبر اعتماد إجراءات وتشريعات وتدابير تضع النظام السياسي الفلسطيني على درب الديمقراطية السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشرط الفلسطيني المتولد عن أوسلو. ركزت هذه الدعوات على ضرورة فصل السلطات وتعزيز سيادة القانون ومحاربة المحسوبية والفساد. ولا نكشف سرا إن قلنا أن فشل هذه الدعوات في تحقيق إنجازات ملموسة على هذا الطريق خلال السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية يعود إلى عدم استنادها إلى قوى منظمة لها مصلحة حقيقية في إرساء الديمقراطية. فالديمقراطية السياسية لا يولدها مجرد رفع الشعارات أو القرارات الإدارية الفوقية، ولا مجرد سن القوانين والتشريعات (فهذه إفرازات لعمل المؤسسات الديمقراطية وليست محددات لها)، ولا إجراءات الانتخابات بين الحين والأخر، مهما كانت هذه نزيه وحسنة النوايا. فالديمقراطية السياسية محصلة موازين قوى اجتماعية تفرض وجودها على الحقل السياسي باعتبارها المنظم الوحيد الممكن لقوانين اللعبة السياسية التي تدير نظام الحكم ومؤسساته (الانتخابات الدورية النزيهة لاختيار (أو تغيير) الناس لحكامهم وممثليهم...)، فصل السلطات واحترام حقوق الفرد (حكم القانون).

هذا القول مفيد لأن شرط الديمقراطية السياسية الضروري يتمثل بوجود أحزاب ذات ثقل جماهيري، ووجود حركات اجتماعية تمثل وتنظم شرائح اجتماعية من الجمهور (اتحادات، نقابات، مجموعات تلتف حول قضايا محددة) وتتبنى أهدافا تستجيب لمصالح هذه الشرائح. بتعبير آخر، من يريد الإصلاح الفعلي عليه أن يعمل على احترام التعددية الحزبية وتوفير ما من شأنه أن يعزز من دورها (على صعيد القوانين والحريات وغيرها)، وأن يعمل على توفير ما من شأنه تعزيز استقلالية ودور الحركات الاجتماعية على اختلافها. فاختزال الإصلاح الديمقراطي إلى مجرد تعديلات وزارية هنا وهناك (رغم أهمية هذه) وإلى انتخابات عامة حتى عند استكمال كل شروطها (رغم أهمية هذه أيضا) وإلى تقليل عدد الأجهزة الأمنية (رغم ما قد يكون لهذه من ضرورة) يحول الديمقراطية إلى مجموعة من الإجراءات الإدارية الفوقية التي قد يستسيغها الشعب أو قد يجد نفسه غير معني بها. وهذا ما حدث بالفعل في ما يخص إعادة التشكيل الوزاري أو تعيين رئيس وزراء أو إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية، أو في ما يخص تحديد موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. فالهم الأول للناس كان وما زال إزالة كابوس الاحتلال عن صدورهم، وإقامة حكومة تحظى بثقتهم (حكومة أكفاء، نظيفة اليد، ومخلصة للأهداف الوطنية) وتعمل من أجل تسهيل سبل عيشهم واحترام حقوقهم، وأجهزة أمنية معنية بحماية أمن المواطن الفلسطيني وليس أمن إسرائيل.

إصلاحات أميركية

المشكلة لدى دعوات الإصلاح التي برزت بعد الاجتياح العسكري الإسرائيلي، وحتى خلال الانشغال بتدمير مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله كوسيلة لكسر وتهميش السلطة باعتبارها نواه لدولة فلسطين المستقلة (أو ترمز إلى مشروع وطني استقلالي)، تمثلت في أنها توهمت أن بإمكانها تخليص الوضع الفلسطيني من المعاناة ومن المزيد التدمير الاقتصادي والتفتيت المجتمعي وإعادة الاعتبار للسلطة الفلسطينية إن هي تبنت «إصلاحات» تستجيب لمطالب الإدارة الأمريكية (التي تتقاطع من مطالب حكومة شارون). وهي لم تنتبه (أو هي أملت غير ذلك) أن محور دعوة الإصلاح الأمريكية–الإسرائيلية يتمثل في إعادة تأهيل القيادة الفلسطينية لتكون مستعدة لتخفيض سقف توقعاتها من التسوية السياسية، بما لا يتجاوز وجود كيان فلسطيني يتقبل دور المحمية الإسرائيلية، ويمكن أن يطلق عليه اسم دولة إرضاء للمشاعر الوطنية الفلسطينية ولغة الخطابات الإقليمية والدولية، لكنه يبقى كيانا محاصرا بالمستعمرات الاستيطانية ومفتتا إلى كانتونات تعيد إنتاج نظام العزل العنصري الذي عرفته جنوب أفريقيا.

ولعل الإدراك الشعبي لهذه الحقيقة، والذي عبر عنه في التظاهرات العفوية وتحدي أوامر جيش الاحتلال في منع التجوال، هو الذي دفع إلى تراجع وخفوت دعوات الإصلاح، التي تبنتها مجموعة من الفئة العليا من بيروقراطية السلطة.

يعود الدافع وراء دعوات الإصلاح لدى الفئة العليا من بيروقراطية السلطة، على الأرجح، إلى استشعارها ما يهدد مواقعها وامتيازاتها إذا ما انهارت السلطة تماما تحت وطأة ضغط الاجتياح العسكري الإسرائيلي والحصار الاقتصادي والسياسي المدعوم أمريكيا، وأمام مواقف اللامبالاة والعجز العربي. لقد اعتقدت هذه الفئة أن الإدارة الأمريكية مهتمة، فعلا، بدمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، وإن بالحدود التي لا تهدد مصالحها كفئة استفادت من النظام القائم إلى حدود كبيرة. وغاب عنها، ربما، أن الهدف من وراء تقريع بوش للقيادة الفلسطينية ورأسها ليس الإصلاح بل إعادة تأهيلها لتنسجم مع متطلبات السياسة الإسرائيلية والأمريكية.

لقد أغفلت هذه الفئة عبثية وضع مطلب الإصلاح الديمقراطي على رأس أولويات المهام الوطنية في وقت يستدعي أن تكون الأولوية لمقاومة الاحتلال وتطوير الأشكال الأكثر إشراكا للناس في مقارعة الاحتلال، والأكثر نجاعة في تعديل ميزان القوى، بما في ذلك داخل المجتمع الإسرائيلي وعلى صعيد الرأي العام العالمي. كما أغفلت أهمية معالجة غياب قيادة فعلية للشارع. وقد ترتب على غياب هذه القيادة ترك الساحة لفوضى أشكال المقاومة وأهدافها وخطابها، بحيث لم يعد واضحا للجمهور الفلسطيني، أو الإسرائيلي، أو للقوى الإقليمية والدولية حقيقة استراتيجية الانتفاضة التي حل محلها، في الكثير من الأحيان، الشعارات الفضفاضة والخطابية الإرادوية، التي كثيرا ما تثبت خواءها عند تماسها مع الواقع. وساهم غياب الدور القيادي الموحد في إبعاد الأنظار عما تفرضه حكومة شارون من احتلال واستيطان ومن سياسة عقوبات جماعية وتمييز عنصري واغتيال منظم لكوادر الحركة الوطنية الفلسطينية.

من يريد الإصلاح عليه التركيز على خلق أدوات التواصل والتفاعل بين القيادة السياسية والجمهور الفلسطيني لا الانجرار وراء سراب إصلاح هدفه استحضار قيادة تتوافق مع ما تريده أمريكا وإسرائيل، ومستعدة بالتالي إلى أن تتحول إلى أداة لقمع شعبها وطموحاته.

الكوميديا السوداء

لا حرية ولا ديمقراطية تحت الاحتلال. كما لا مضمون فعليا للتحرر الوطني دون أن احترام لحقوق الفرد وإنسانيته. الدمقرطة المطلوبة هي تلك التي تعزز من قدرة القيادة السياسية على التواصل مع الشعب وتعزز، بالتالي، قدرة الشعب وقيادته على مقاومة الاحتلال والتفاوض من موقع قوة الاستناد إلى التأييد الشعبي. لقد حولت إعادة احتلال الدبابات الإسرائيلية لمدن الضفة الغربية، وقصف الطائرات لمدن قطاع غزة، وما رافق ويرافق هذه من تدمير وتجويع واغتيال واعتقال، دعوات الإصلاح إلى ما يشبه كوميديا سوداء. فليس المطلوب قيادة بديلة بل المطلوب هو قيادة تتسم، بالإضافة إلى وطنيتها، بالاستعداد لإدارة عملية مصارحة وتواصل دائمين مع الشعب عبر مؤسساته وأحزابه وروابطه واتحاداته ونقاباته وصحفه. فلا قيادة تستحق الاسم إن تركت الشعب وحده في ساحة المعركة مع احتلال مصمم على تدمير مشروع هذا الشعب الوطني وحركته الوطنية وتواصله مع تاريخه النضالي.

حركة فتح: الدور والمشكلة

د. جورج جقمان

يرى البعض أن لحركة «فتح » دوراً هاماً في المرحلة الحالية الدقيقة والخطرة في تاريخ الشعب الفلسطيني خاصة عشية حرب ممكنة ضد العراق ،واحتمالات استغلالها من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين .

ويرى هؤلاء أيضاً أن الإصلاح بموجب جدول أعمال وطني يجب أن يطال القرار السياسي الفلسطيني والقرار المتعلق بإدارة الصراع، والذي يتأرجح حالياً بين المركزية المفرطة واللامركزية المتشرذمة في آن واحد.

وفي هذا السياق يمكن تفسير التحركات داخل المجلس التشريعي خلال الأسابيع الماضية، والتي اتخذت عنوانا ً لها موضوع الثقة بالحكومة. لكن القضايا الأساسية المحركة مرتبطة، جزئياً على الأقل، بنظرة مجموعات داخل حركة «فتح» الى دورها في المرحلة الحالية.

من الطبيعي التوقع أن يكون » لفتح« دورً بارزً في الحياة السياسية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً، نظراً لتاريخها وتبعيتها الجماهيرية، لكن هذا المستقبل يتهدده الخطر. وستبقى المحاولات الإصلاحية لها طابع التنافس الداخلي على الأدوار والمواقع ما لم تتم عملية الإصلاح داخل «فتح» ذاتها، وهو ما طالب به البعض ولم يتم حتى الآن.

السبب في ذلك أن مساوئ وصفات النظام السياسي الفلسطيني الحالي تنعكس داخل حركة «فتح » بحيث نجدها الآن نسخة طبق الأصل عن هذا النظام.
ولتوضيح ما هو مقصود نشير الى الخصائص الرئيسية للنظام الفلسطيني، بجوانبه السياسية والإدارية كما يتجسد حالياً في بنية السلطة الفلسطينية:

وهو نظام لا يفتقد الى المأسسة فحسب وإنما جوهره عدم المأسسة، وتعدد المحاور والمراكز والمواقع المتنافسة في ما بينها أحياناً والمتحالفة أحياناً أخرى. إن الصفة الأساسية المهيمنة هنا هي الفسيفساء السياسية والإدارية للنظام الفلسطيني الحالي، ليس فقط بسبب تعدد مراكز القوى وآليات اتخاذ القرار، وإنما أيضاً لارتباطها جميعا عمودياً ، وعلى درجات مختلفة من القرب و البعد ومن خلال حلقات متصلة، مع القيادة الفلسطينية.

وتوجد بين هذه المحاور روابط أفقية أيضاً ، إلا أنها تستمد قوتها وأهميتها، في نهاية الأمر، من محور الارتباط العمودي. وتتغلغل هذه المحاور في بنية النظام السياسية والإدارية، وفي الدوائر والوزارات ونواحي الحياة العامة المختلفة.

فالنظام الرسمي، بمسمياته ومناصبه ومديريه ووحداته وأقسامه، لا يعكس آليات اتخاذ القرار الفعلية أو صلاحية وسلطة المناصب الرسمية.والسبب في ذلك هو وجود نظام آخر موازٍ للنظام الرسمي، يطغي في معظم الأحيان على النظام الرسمي، ويستمد صلاحياته وقوته من محاور الارتباط المشار إليها سابقاً . وهذا مما يفسر وجود مدير عام له نفوذ أكبر من الوزير، أو مدير دائرة له نفوذ أكبر من المدير العام، على سبيل المثال.

وهذا ما يفسر، أيضاً، أزمة المجلس التشريعي (حتى تحركه الأخير المتعلق بالثقة بالحكومة) بسبب ارتباط أغلبية من أعضائه بالعلاقات الأفقية والعمودية للنظام ، لكن، وفي الوقت نفسه، بحكم الدور الرسمي الموكل له، توجد أسباب تدفعه أحياناً للعمل خارج هذه المحاور، خاصة بوجود ضغوطات مجتمعية عليه ليقدم بدوره الرسمي. لذا يتأرجح المجلس باتجاه العمل خارج النظام الى أن يصل الى حدوده، ثم لا يلبث أن يتراجع، لأن العمل خارج هذا النظام السياسي هو بمثابة انقلاب عليه. وهذا معنى سحب الثقة من الحكومة وهي فكرة طرحت في المجلس في أكثر من مناسبة، لأن سحب الثقة هو من آليات عمل النظام الرسمي وليس من آليات النظام الفعلي القائم حالياً .

وقد عمل أعضاء المجلس التشريعي مؤخراً ، إضافة الى أعضاء آخرين من خارج المجلس من حركة فتح، في موضوع منح الثقة، من خلال المجلس للحفاظ على شرعية لهذا التحرك، لكن ذلك كان في نفس الوقت تحدياً للنظام الفعلي كما أسلفت. وقد سمحت الظروف المحلية والإقليمية والدولية بتحرك مثل هذا، لكنه لن يشكل بالضرورة سابقة لها أثر بعيد المدى، إلا إذا جرى تغيير بنيوي في طبيعة النظام الفلسطيني الحالي بجانبيه السياسي والإداري.

إن الجانب الأساسي المتعلق بحركة «فتح» هو أن شأنها شأن النظام الفلسطيني الحالي. بمعنى ان لا دور فعالا لمجالسها وهيئاتها ولجانها ومؤتمراتها. فآليات اتخاذ القرار فيها تعكس في الغالب العلاقات القائمة في النظام الفلسطيني ككل، علاقات المحاور والمراكز والمواقع التي تستمد شرعيتها وفعاليتها في نهاية الأمر من محور الارتباط العمودي.

ان الصمغ اللاصق لحركة «فتح »، كما هو الحال في النظام السياسي والإداري الحالي، هو شخص الرئيس. أما ما شهدناه مؤخراً من أخذ ورد حول موضوع تشكيل الوزارة الجديدة فما هو إلا انعكاس لقدر من إعادة الاصطفاف والتموضع بفعل الانتفاضة وبفعل عوامل أخرى. ولن يشكل هذا إصلاحاً إلا إذا تم إصلاح حركة «فتح » نفسها.

إن مستقبل الحركة في خطر إن بقي وضعها على حاله. فلا يمكن لها أن تحافظ على تماسكها وشرعية عملها الى ما لا نهاية في المستقبل. وفي ظروف مختلفة وإن كانت تبدو بعيدة ، سيكون من الصعب أن تحافظ فتح على وحدتها دون انقسام وتشرذم إن لم تكتسب مصادر شرعية داخلية من خلال الانتخابات الدورية وتفعيل وتمكين الأطر والمجالس واللجان الرسمية للحركة، وهو ما طالب به البعض مؤخراً .
وإذا كان الرئيس عرفات قد خاض معركة الانتخابات في الماضي وهو على استعداد لخوضها مجدداً ، فلعل حركة «فتح» تفعلها إقتداء بالرئيس.